

بارومتر الأعمال

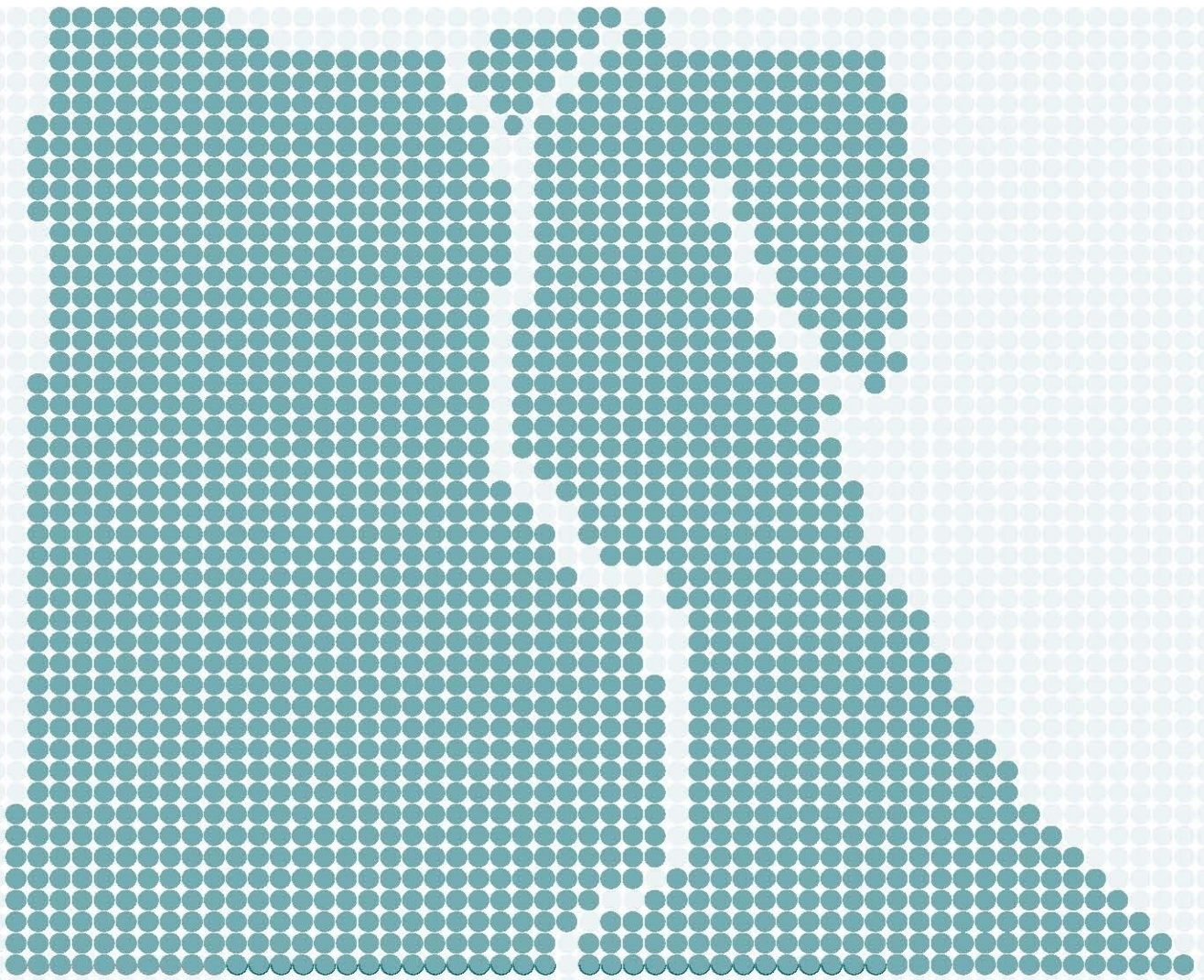
٢٠١٧

العدد ٤٢



ECES

المركز المصري
للدراستات الاقتصادية



الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

التوجه الاستراتيجي للمركز

يرتكز التوجه الاستراتيجي للمركز على هدف أساسي وهو المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة في مصر تقوم على أسس سليمة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويتناول المركز بالدراسة بشكل عام كل ما له علاقة بهذين البعدين. ويهتم بشكل خاص بدراسة كافة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في مراحلها المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، سواء فيما يخص توازنات الاقتصاد الكلي أو أبعاد الاقتصاد الجزئي لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويحرص المركز على تناول المتكامل لأي موضوع، فيجمع بين الأبعاد التشريعية والمؤسسية والهيكلية وسياسات وآليات التنفيذ. ويعتمد المركز في أداء أنشطته المختلفة على فريق متميز من الباحثين؛ كما يستعين بالخبرات الخارجية المتخصصة سواء كانت محلية أو أجنبية، أفرادا أو مراكز، وفقا للموضوعات قيد الدراسة.

عن بارومتر الأعمال

يغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعيا وممثلة تتكون من ١٣٠ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها خلال الربع الثاني (أكتوبر - ديسمبر) من السنة المالية ٢٠١٦ / ٢٠١٧ كما يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال الربع الثالث (يناير - مارس) من العام المالي ٢٠١٦ / ٢٠١٧.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

- عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت - رئيس مجلس إدارة المركز
محمد تيمور، رئيس مجلس إدارة شركة فاروس القابضة للاستثمارات المالية - نائب رئيس مجلس إدارة المركز
طارق زكريا توفيق، العضو المنتدب، مجموعة شركات القاهرة للدواجن - أمين عام المركز
علاء هاشم، عضو مجلس الإدارة، شركة ترانسنديوم - أمين صندوق المركز
أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
حازم حسن، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG
علاء الدين سبع، مؤسس، شركة بيلتون المالية القابضة
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة القلعة
محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

فريق العمل بالمركز

يضم المركز نخبة رفيعة المستوى من الاقتصاديين والباحثين والمحرفين والإداريين الذين يتميزون بدرجة عالية من

الكفاءة والخبرة. اقرأ المزيد عن فريق العمل في الرابط: <http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx>

الإدارة التنفيذية

د. عيلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
ماجدة عوض الله - نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

إدارة البحوث

د. ضياء نور الدين - مستشار اقتصادي
محسن عادل - مستشار مالي*
د. راما سعيد - اقتصادي أول
د. نورا عبد الوهاب - اقتصادي أول
مي إيهاب - اقتصادي
محمد علي - اقتصادي
رشا سيف - اقتصادي
خالد وحيد - إحصائي إحصاء*
علياء عبد الله - باحث اقتصادي
يارا هلال - باحث اقتصادي
هدى العبادي - باحث اقتصادي
حسام خاطر - مساعد بحوث*
أحمد فتحي - مساعد بحوث*

إدارة التحرير والترجمة

ياسر سليم - مدير التحرير
فاطمة علي - محرر/مترجم

إدارة تكنولوجيا المعلومات

قدري سيد - مدير تكنولوجيا المعلومات
إبراهيم الإمبابي - مساعد نظم ومعلومات

الشؤون المالية والإدارية

محمد لهيطة - محاسب أول
أماني مدحت - المساعد التنفيذي للمدير التنفيذي
محمد عاطف - مساعد إداري
حسين محمد - مساعد
عمر موافي - مساعد
طارق عبد الباقي - مساعد

* أعضاء فريق البحوث ذوو العلاقة المباشرة بالتقرير.

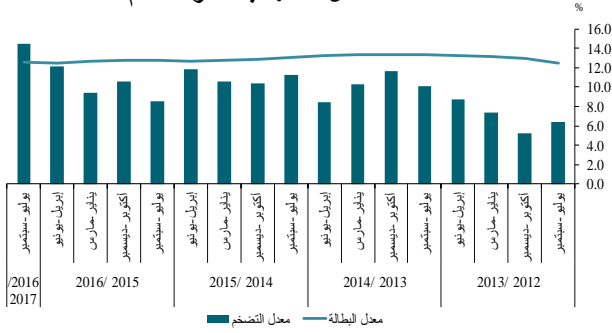


بارومتر الأعمال
العدد ٤٢ - ٢٠١٧

المحتويات

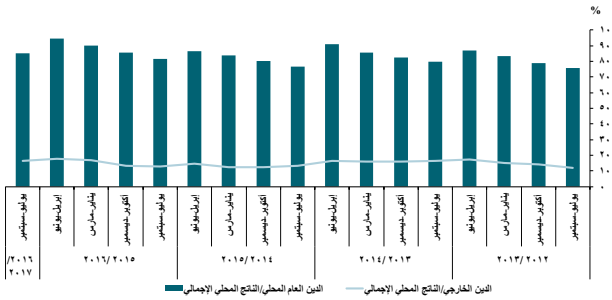
- ١..... نظرة عامة
- ٣..... مؤشرا بارومتر الأعمال
- ٤..... تقييم الأداء السابق
- ٦..... استراتيجية الأعمال في المستقبل
- ٧..... قطاع الصناعة التحويلية
- ٨..... المعوقات التي تواجه شركات الأعمال
- ٨..... توقعات السياسات
- ٨..... التعليق على نتائج الاستبيان
- ٩..... المنهجية
- ١٠..... ملحق الجداول

الشكل ١-١: البطالة والتضخم



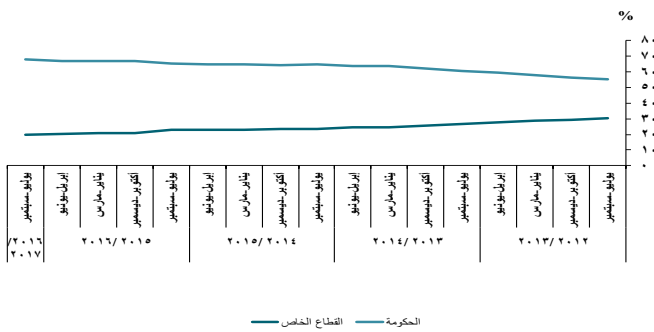
المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الشكل ٢-١: الدين العام وعجز المالية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)



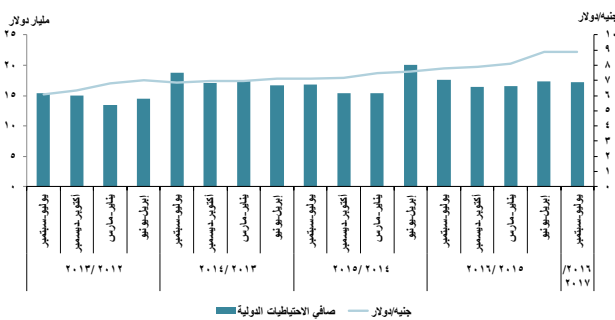
المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة.

الشكل ٣-١: الائتمان المحلي بحسب القطاع كنسبة من إجمالي الائتمان



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة.

الشكل ٤-١: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف (جنيه/دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة.

نظرة عامة

يستعرض هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج استبيان يشمل عينة طبقية تتكون من ١٣٠ شركة حول تقييمها لأداء الاقتصاد المصري وكذلك الأعمال الخاصة بها في الربع الثاني (أكتوبر - ديسمبر) من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، وتوقعاتها للربع الثالث (يناير - مارس) من ذات العام المالي. وبالنسبة للتوقعات، ارتفع مؤشر بارومتر الأعمال نسبياً، مما يعكس حالة الترقب من جانب مجتمع الأعمال.

تتراوح النتائج الخاصة بتحرير سعر الصرف بين تأثيرات سلبية وإيجابية، حيث جاءت المؤشرات السلبية متمثلة في ارتفاع تكاليف التشغيل وأثر ذلك على الأسعار، في حين تمثلت التأثيرات الإيجابية في ظهور بوادر لرغبة مستقبلية في زيادة الاستثمارات للإحلال محل الواردات أو لزيادة الإنتاجية، ويستدعي ذلك ضرورة السيطرة على التأثيرات السلبية.

وأسفرت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ عن تحقيق ميزان المدفوعات فائض بنحو ١,٩ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي الحالي، مقابل عجز كلي بلغ نحو ٣,٧ مليار دولار خلال الفترة المقابلة من العام المالي الماضي.

وتراجع العجز في الميزان التجاري بنحو ١,٣ مليار دولار بمعدل ١٣,٤%، ليبلغ نحو ٨,٧ مليار دولار مقابل نحو ١٠ مليارات دولار، وهو ما يرجع إلى ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بقيمة ٥٣٠,٣ مليون دولار وتراجع مدفوعات الواردات السلعية بمبلغ ٨١٠,٥ مليون دولار.

جنيه في فترة الثلاثة أشهر المنتهية في سبتمبر الماضي، مقابل نحو ٢,٢٥ تريليون جنيه بنهاية الفترة المماثلة من العام السابق.

وأوضح التقرير أن الدين اشتمل على نحو ٢,٣٧ تريليون جنيه رصيد قائم لأذون وسندات الخزانة بنهاية سبتمبر الماضي، موزعا على نحو ١,٥٢ تريليون جنيه لأرصدة السندات، ونحو ٨٤٦,٣ مليار جنيه للأذون.

وذكر التقرير أن إجمالي استثمارات الأجانب في أذون الخزانة تراجع إلى ٩٨٩ مليون جنيه بنهاية أكتوبر، من ١,٠١ مليار جنيه في سبتمبر الماضي. وكان الدين العام ارتفع إلى ٢,٦١ تريليون جنيه في يونيو الماضي، من ٢,٤٩ تريليون في مارس ٢٠١٦.

وانخفض الفائض في ميزان الخدمات بنسبة ٥٠,٢%، مدفوعا بتراجع الإيرادات السياحية بنسبة ٥٦,١%، لتقتصر على ٧٥٨,٢ مليون دولار مقابل ١,٧ مليار دولار، وذلك لانخفاض عدد الليالي السياحية بنسبة ٦١,٣% لتسجل ٩,٢ مليون ليلة مقابل ٢٣,٧ مليون ليلة، وذلك بالرغم من ارتفاع متوسط إنفاق السائح في الليلة من ٧٢,٧ دولار إلى ٨٢,٥ دولار.

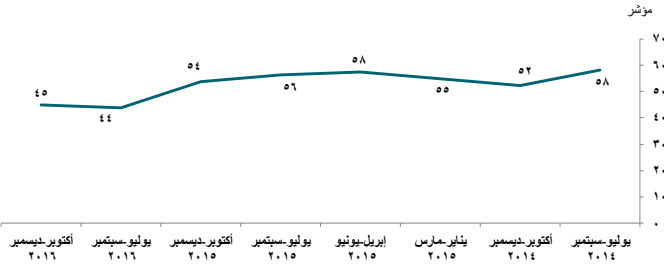
وبلغ عجز الموازنة العامة ١٤٤,٤ مليار جنيه خلال الفترة (يوليو- نوفمبر) ٢٠١٦، أي ما يعادل ٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ١٣٨,٥ مليار جنيه، وهو ما يعادل ٥% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ذاتها من العام السابق عليه.

وأوضحت وزارة المالية في تقرير لها أن إجمالي الإيرادات ارتفع خلال الفترة (يوليو-نوفمبر ٢٠١٦) ليسجل ١٧٤,٣ مليار جنيه مقابل ١٦٠,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق له؛ حيث بلغت الإيرادات الضريبية نحو ١٢٢,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة والإيرادات غير الضريبية ٥١,٩ مليار جنيه.

وذكرت وزارة المالية أن إجمالي المصروفات ارتفع ليصل إلى ٣١٤,٤ مليار جنيه خلال الفترة (يوليو-نوفمبر ٢٠١٦) مقارنة مع ٢٨٩,٤ مليار جنيه خلال الفترة ذاتها من العام المالي السابق له، مشيرة إلى أن هذا الارتفاع يعتبر الأدنى مقابل متوسط بلغ نحو ٢٩% خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام في ضوء الإصلاحات التي قامت بها الوزارة للسيطرة على الإنفاق العام. وأشارت إلى زيادة مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة بنسبة ١,٥% لتبلغ نحو ٨٦,٢ مليار جنيه وارتفاع الإنفاق على شراء السلع والخدمات ليحقق ١٢,٣ مليار جنيه. كما زادت المصروفات على الفوائد لتصل إلى ١١٣,٧ مليار جنيه.

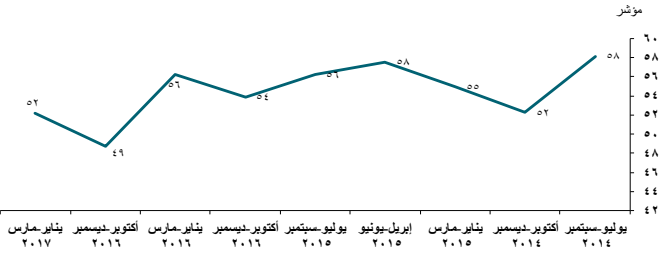
وعلى مستوى الدين العام، أفاد البنك المركزي المصري بأن الدين العام المحلي ارتفع بنسبة ٢٢% خلال الربع الأول من العام المالي الجاري (على أساس سنوي). وأضاف المركزي في تقريره الشهري أن الدين العام المحلي بلغ ٢,٧٥ تريليون

شكل ٢-١: مؤشر بارومتر الأعمال (التقييم)



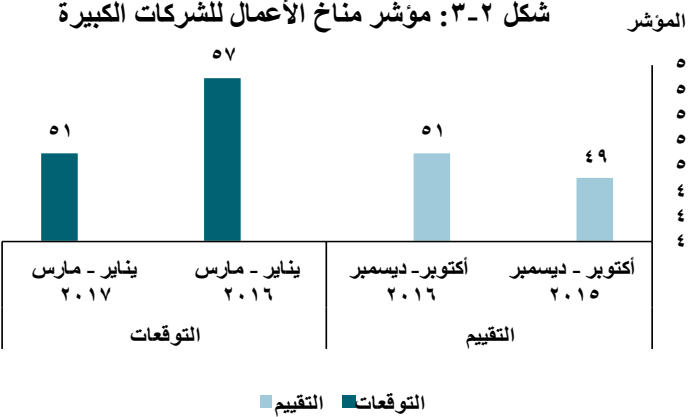
* البيانات الخاصة بالربعين (يناير-مارس، وإبريل-يونيو ٢٠١٦) غير متاحة.

شكل ٢-٢: مؤشر بارومتر الأعمال (التوقعات)

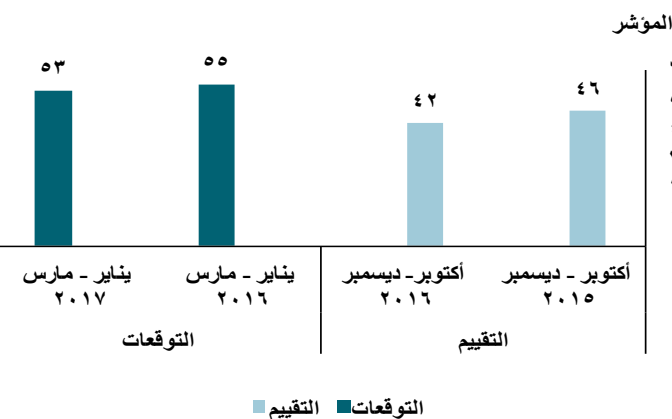


* البيانات الخاصة بالربعين (يوليو-سبتمبر، وأكتوبر-ديسمبر ٢٠١٦) غير متاحة.

شكل ٢-٣: مؤشر مناخ الأعمال للشركات الكبيرة



شكل ٢-٤: مؤشر مناخ الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة



تراجعا في معدلات التقييم المستقبلي من ٥٥ نقطة إلى ٥٣ نقطة نتيجة استمرار حالة الترقب في مجتمع الأعمال.

مؤشر بارومتر الأعمال

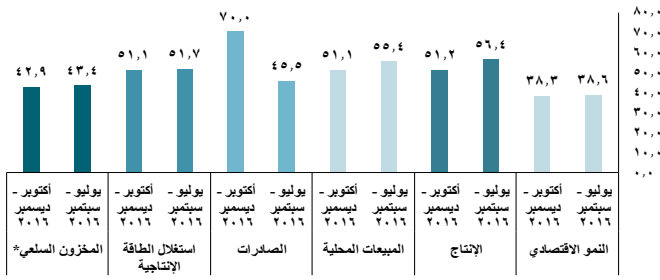
وكشفت نتائج مسح بارومتر الأعمال خلال الربع أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٦ عن ارتفاع مؤشر بارومتر الأعمال بصفة عامة من ٤٤ نقطة في الربع السابق له (يوليو - سبتمبر ٢٠١٦) إلى ٤٥ نقطة في الربع الأخير من عام ٢٠١٦. ورغم التحسن الطفيف في المؤشر، إلا أنه لا يزال قرب أدنى مستوى له في عامين، وهو ما يعكس حالة الترقب العامة التي يمر بها مجتمع الأعمال.

وبخصوص توقعات الشركات للربع القادم (يناير - مارس ٢٠١٧)، فقد ارتفع المؤشر إلى ٥٢ نقطة مقابل ٤٩ نقطة في الربع السابق، مرتفعا من أدنى مستوى له في عامين، إلا أنه لا يزال قريبا لمستوياته المحققة في ديسمبر ٢٠١٤ وسط حالة من الترقب تسود مجتمع الأعمال فيما يخص الاستثمارات الجديدة ومعدلات التشغيل واستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.

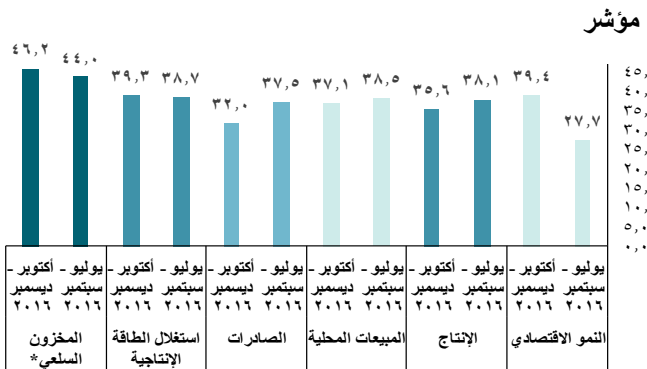
وكشفت نتائج مسح بارومتر الأعمال خلال الربع السابق أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٦ عن تأثر مؤشر بارومتر الأعمال بقرار تحرير أسعار الصرف وتوقيع اتفاقية قرض صندوق النقد الدولي والتحركات الاقتصادية على المستوى النقدي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المؤشر بالنسبة للشركات الكبيرة من ٤٩ نقطة في الربع الأخير من ٢٠١٥ إلى ٥١ نقطة في الربع المقابل من عام ٢٠١٦. في حين عكست الرؤية المستقبلية للشركات الكبيرة تراجعا في معدلات التقييم المستقبلي من ٥٧ نقطة إلى ٥١ نقطة نتيجة استمرار حالة الترقب في مجتمع الأعمال إزاء تطورات برنامج الإصلاح الاقتصادي. وهذا يعني أن التفاؤل بتحرير سعر الصرف أصبح يشوبه تشكك من التطورات المستقبلية نتيجة عدم حل مشكلات رجال الأعمال التي ارتبطت بشكل مباشر بالعملة.

وعلى مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة فقد تراجع مؤشر بارومتر الأعمال بالنسبة لها من ٤٦ نقطة في الربع الأخير من ٢٠١٥ إلى ٤٢ نقطة في الربع المقابل من عام ٢٠١٦. في حين عكست الرؤية المستقبلية لهذه الشركات

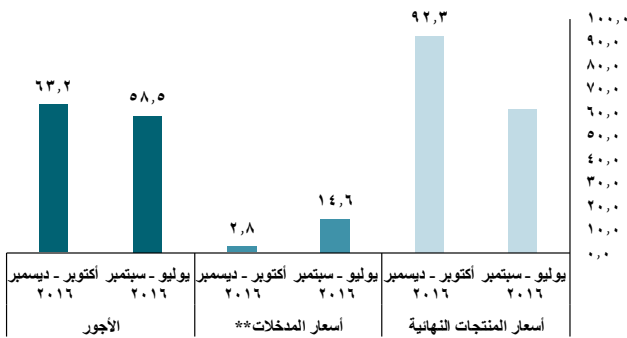
شكل ٣-١: مستوى النشاط الاقتصادي
تقييم الأداء – للشركات الكبيرة
مؤشر



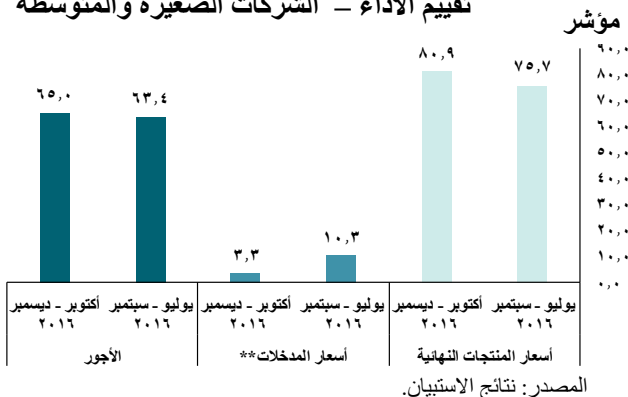
شكل ٣-٢: مستوى النشاط الاقتصادي
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة
مؤشر



شكل ٣-٣: الأسعار والأجور
تقييم الأداء – للشركات الكبيرة
مؤشر



شكل ٣-٤: الأسعار والأجور
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة
مؤشر



* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون والعكس بالعكس.
** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم، يشير انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

تقييم الأداء السابق

على مستوى النشاط الاقتصادي

من الملاحظ أن نتائج التقييم قد عكست تقديرات الشركات الكبرى بتراجع المخزون السلعي مع تقديرات بتراجع طفيف في استغلال الطاقات الإنتاجية، خاصة وأن نتائج المؤشر قد كشفت عن توقعات بتراجع المبيعات المحلية وحجم الإنتاج في ظل تقديرات بانخفاض نسبي في معدلات النمو الاقتصادي.

ورغم هذه المؤشرات التي تعكس حالة الترقب السائدة بين مجتمع الأعمال، إلا أن التقديرات الخاصة بمعدلات الصادرات عكست تفاؤلاً شديداً، حيث سجلت خلال الربع الأخير من العام للشركات الكبيرة ٧٠ نقطة مقابل ٤٥,٥ نقطة خلال الربع السابق لعام ٢٠١٦ كانعكاس لوجود فرص أكبر للتصدير نتيجة تغيرات أسعار الصرف.

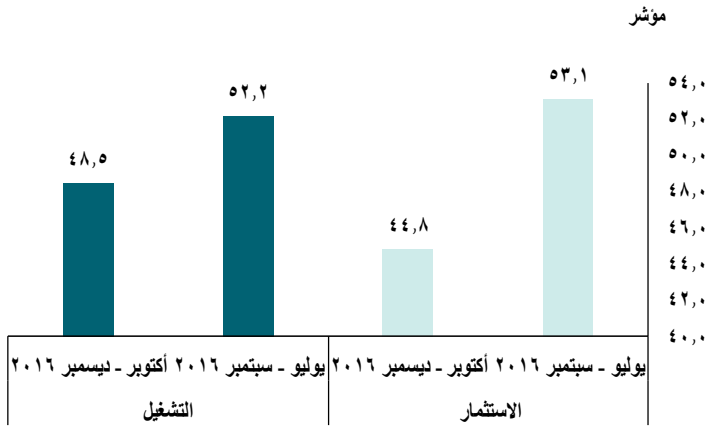
وعكست رؤية الشركات المتوسطة والصغيرة خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧ تقديرات بارتفاع النمو الاقتصادي نتيجة بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي رغم التقديرات بتراجع معدلات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات، في حين أفادت تقديرات الشركات بحدوث ارتفاع نسبي في معدلات استغلال الطاقات الإنتاجية وارتفاع المخزون السلعي، وهو ما يعكس تقديرات الشركات بتصاعد دورها في الإحلال محل الواردات التي ارتفعت أسعارها بعد زيادة أسعار الصرف.

الأسعار والأجور

عكست تقديرات الشركات الكبيرة تأثير ارتفاع معدلات التضخم على زيادة الأجور وعلى زيادة أسعار المنتجات النهائية.

ولم تختلف الرؤية بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أفادت التقديرات بزيادة الأجور وارتفاع أسعار المنتجات النهائية، وإن عكست المؤشرات نمواً أبطأ مقارنة بالشركات الكبيرة.

شكل ٣-٥: الاستثمار والتشغيل
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة

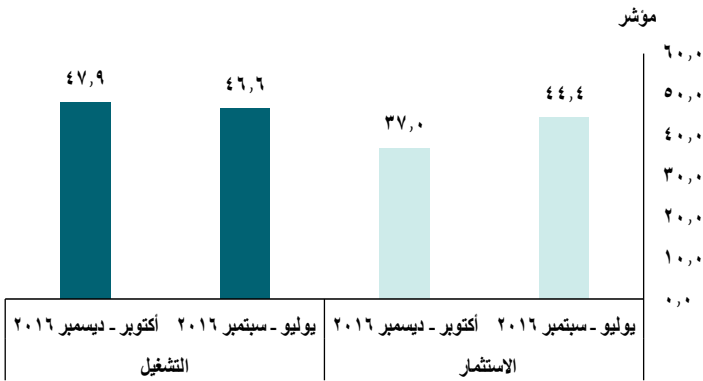


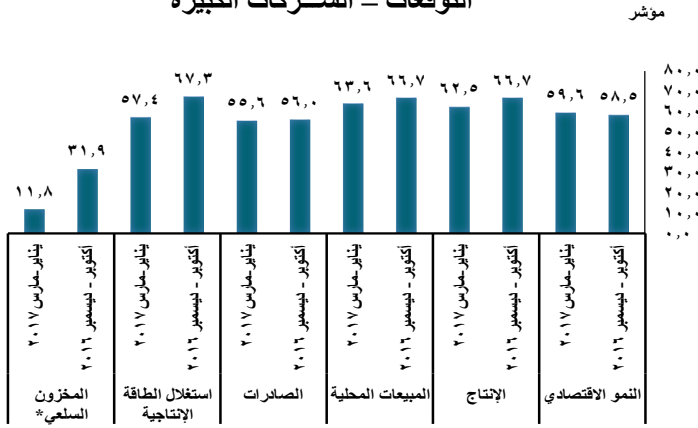
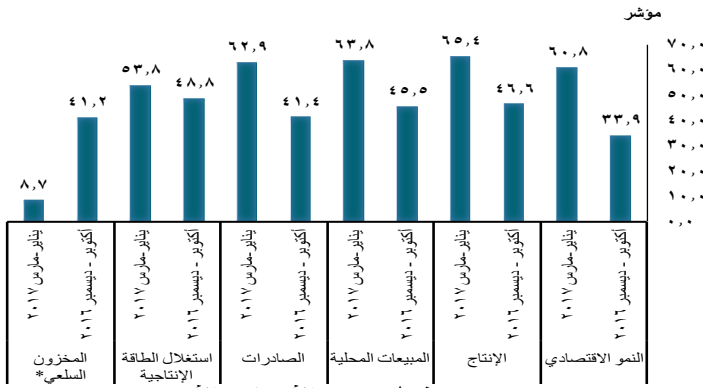
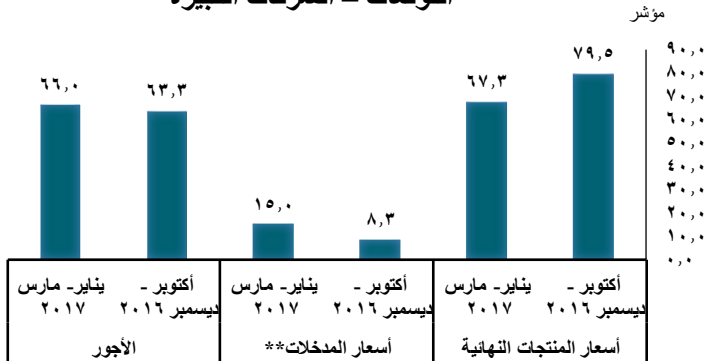
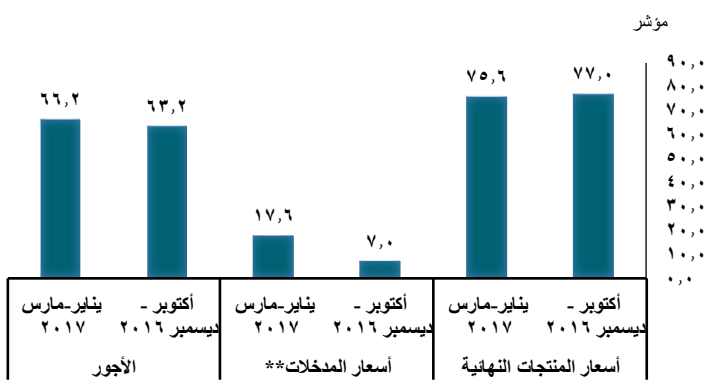
الاستثمار والتشغيل

وعكس تقييم النتائج للشركات الكبرى خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧، ثمة تقديرات تشير إلى تراجع معدلات التشغيل والاستثمار نتيجة عدم وضوح الرؤية بالنسبة لتطورات الأداء الاقتصادي بعد تحرير أسعار الصرف.

وخلفاً للتقديرات الخاصة بالشركات الكبرى، جاء تقييم الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة ليعكس ارتفاع مؤشر التشغيل من ٤٦,٦ نقطة إلى ٤٧,٩ نقطة، في حين تراجع مؤشر الاستثمار نتيجة ارتفاع عنصر التكلفة وزيادة الأعباء التمويلية إلى جانب عدم وضوح الرؤية المستقبلية.

شكل ٣-٦: الاستثمار والتشغيل
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة



**شكل ٤-١: مستوى النشاط الاقتصادي
التوقعات - الشركات الكبيرة**

**شكل ٤-٢: مستوى النشاط الاقتصادي
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة**

**شكل ٤-٣: الأسعار والأجور
التوقعات - الشركات الكبيرة**

**شكل ٤-٤: الأسعار والأجور
التوقعات - الشركات المتوسطة والصغيرة**


استراتيجية الأعمال في المستقبل

جاءت توقعات الشركات للربع الثالث (يناير - مارس) من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ لتعكس ترقب مجتمع الأعمال في ظل القرارات الاقتصادية الأخيرة وعدم وضوح الفترة الزمنية التي يحتاجها الاقتصاد المصري للتوازن على المدى القصير. وعليه، جاءت توقعات الشركات للنمو الاقتصادي حذرة، خاصة وأن الإجراءات الحكومية الحالية لتحفيز الاقتصاد لا تزال أقل من المستوى المطلوب لخروج الاقتصاد من التباطؤ الحالي.

وجاءت توقعات الشركات الكبيرة لتعكس ارتفاع النمو الاقتصادي خلال الفترة رغم استمرار انعكاس ارتفاع التكلفة على تقديرات تراجع معدلات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات، كما استمرت الرؤية المترجعة لاستغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي خلال الفترة.

وجاءت الرؤية أكثر تفاؤلاً في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة بالنسبة لتقديرات النمو الاقتصادي، في حين جاءت رؤيتها أفضل بالنسبة لمستويات الإنتاج في ضوء تقديرات الشركات بارتفاع المبيعات المحلية والصادرات، الأمر الذي انعكس إيجاباً على رؤية الشركات الصغيرة والمتوسطة تجاه المعدلات المتوقعة لاستغلال الطاقة الإنتاجية، إلا أن هذا لم ينعكس إيجاباً على رؤيتها لتكوين مخزونات سلعية خلال الفترة.

الأسعار والأجور

تشير رؤية الشركات الكبيرة إلى بدء تراجع أسعار المنتجات النهائية خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو ما يعكس بصورة غير مباشرة تراجعاً نسبياً للزيادة المضطربة في معدلات التضخم منذ بداية عام ٢٠١٧، في حين استمرت الرؤية الخاصة بزيادة أسعار المدخلات وتوقعات زيادة الأجور خلال الفترة.

وجاءت هذه الرؤية مماثلة لرؤية الشركات المتوسطة

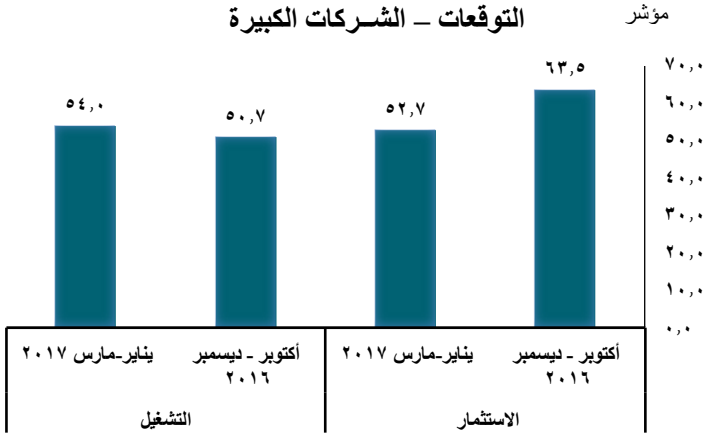
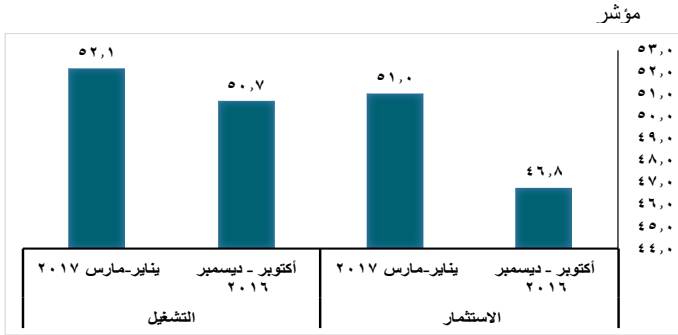
والصغيرة التي توقعت معدلات أقل تراجعاً في أسعار

المنتجات النهائية وجاءت رؤيتها أعلى بالنسبة لاستمرار

زيادة أسعار المدخلات مع استمرار التوقعات بزيادة معدلات

الأجور.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون والعكس بالعكس.
** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم، يشير انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

**شكل ٤-٥: الاستثمار والتشغيل
التوقعات - الشركات الكبيرة**

**شكل ٤-٦: الاستثمار والتشغيل
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة**


الآن، بدءاً من التراخيص إلى الموافقات وتخصيص الأراضي وتساعد تكلفة الطاقة.

وبالنسبة لتوقعات قطاع الصناعات التحويلية، مقارنة بالتوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يناير-فبراير - مارس ٢٠١٧)، فقد استمرت في ذات الاتجاه، وإن ظهر تحسن نسبي في التقديرات المستقبلية بالنسبة لمعدلات الاستثمار والتشغيل خلال الفترة.

وتستلزم معالجة تراجع مؤشرات قطاع الصناعة قيام وزارة الصناعة بحصر حقيقي للطاقات الإنتاجية المعطلة في القطاعات المختلفة، وطرح برنامج متكامل للتشغيل وتطوير الطاقات الإنتاجية غير المستغلة وتحديثها من خلال اتفاقيات دولية لنقل التكنولوجيا بالتعاون على وجه الخصوص مع الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، وبتمويل ميسر وطويل الأجل من هذه الجهات، مع ضرورة الانتهاء من الخطة الاستثمارية للدولة بأقصى سرعة، مما سيساهم في تحديد

الاستثمار والتشغيل

تشير النتائج إلى ارتفاع تقديرات الشركات الكبيرة لمعدلات التشغيل خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧، في حين استمرت رؤيتها لتراجع معدلات الاستثمار خلال الفترة في ظل حالة الترقب لاستقرار الأوضاع الاقتصادية خلال الفترة القادمة.

وعلى مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد جاءت رؤيتها أكثر تفاؤلاً بالنسبة لمعدلات التشغيل كما أنها خلافاً لتقديرات الشركات الكبيرة توقعت نمواً في معدلات الاستثمار بما يعكس رؤية توسعية أكبر بالنسبة لمعدلات التشغيل المستقبلية، وهو ما يستدعي إسراع الحكومة باتخاذ المزيد من الخطوات التحفيزية، وعلى رأسها تعديل المنظومة التشريعية المتعلقة بمناخ الاستثمار والمرتبطة بإجراءاته.

قطاع الصناعة التحويلية

تعكس مؤشرات القطاع، قياساً بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ٢٠١٦)، تراجعاً في توقعات النمو والنشاط الاقتصادي، خاصة وأنه كان أبرز القطاعات التي تأثرت بنمو التكلفة نتيجة تحرير أسعار الصرف، كما انعكست هذه الرؤية على التقديرات بتراجع معدلات الإنتاج في ظل ارتفاع التكلفة الحدية للمنتجات مع تقديرات بانخفاض حجم المبيعات المحلية والصادرات خلال الفترة نتيجة الترقب لتطورات السياسات الاقتصادية.

كما أنه كان القطاع الأقل توقعاً لزيادة معدلات التشغيل خلال الفترة في ضوء ارتفاع معدلات التكلفة التشغيلية وتباطؤ الاستهلاك المحلي وارتفاع نسبة المكون الأجنبي في العديد من الصناعات مما أضعف من معدلات نمو الصادرات. ويعتبر قطاع الصناعة أحد أقل القطاعات من حيث توقعات الاستثمار نتيجة ارتفاع تكلفة التمويل ومدخلات الإنتاج والآلات والمعدات، وفي ظل نقص تقديم محفزات لرفع معدلات الاستثمار في هذا القطاع وعدم معالجة مشكلات الصناعة حتى

القطاعات والصناعات التي يجب تحفيزها إنتاجيا خلال الفترة القادمة.

توقعات السياسات

توقعات السياسات: إجراءات للحد من التضخم وتعزيز النمو ومراعاة العدالة الاجتماعية

في ظل ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية وزيادة أسعار الوقود في السوق المحلي، تحتاج الحكومة إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الحد من تأثير هذه الزيادات على التضخم وأسعار مستلزمات الإنتاج، مع الأخذ في الاعتبار الحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي ومراعاة العدالة الاجتماعية.

وذلك إلى جانب ضرورة الانتهاء من قانون التراخيص الصناعية وقانون الأراضي الموحد وقانون الاستثمار وتحفيز القطاع المصرفي على تمويل رأس المال العامل والاستثمارات لهذا القطاع بتكلفة مناسبة.

المعوقات التي تواجه شركات الأعمال

أشد المعوقات: الضغوط التضخمية، وسياسات تحفيز التجارة، ومنظومة الطاقة، وأسعار الصرف.

يوضح الشكل المعوقات الرئيسية التي تواجه مجتمع الأعمال مرتبة تنازليا وفقا لحدتها من وجهة نظر شركات العينة. وقد أعربت الشركات عن قلقها من التضخم، خاصة وأن ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية وزيادة أسعار الوقود في السوق المحلي تسببا بشكل أساسي في إثارة مخاوف مجتمع الأعمال، وبالأخص الشركات المتوسطة والصغيرة، بالنسبة لتكاليف الإنتاج والأسعار في السوق المحلي، في حين جاءت أسعار سياسات تحفيز التجارة ومنظومة الطاقة في مرتبة تالية وتراجعت أسعار الصرف إلى المرتبة الرابعة بالتزامن مع خطوات المركزي المتتالية لتحرير سعر الصرف.

شكل ٦: توقعات السياسات

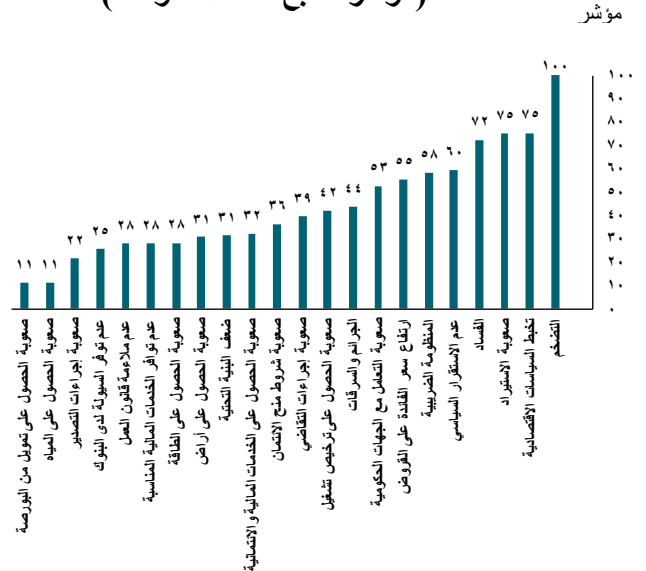


التعليق على نتائج الاستبيان

رغم التباين في المؤشرات نرى أن خطوة تحرير سعر الصرف واعتماد برنامج إصلاح اقتصادي قوي ما زالوا يعكسان تقاؤلا على المديين المتوسط والطويل، حيث نرى مؤشرات على تحسن الثقة بإمكانية حدوث نمو اقتصادي، حتى ولو كانت هذه الدلائل مؤقتة ومرتبطة بمدى التزام الحكومة بتنفيذ برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي يتضمن سياسات تحفيزية.

لكن يجب التأكيد على ضرورة تحفيز عوامل الطلب الخارجي مثل تنمية الصادرات وزيادة جذب الاستثمارات ومعالجة مشكلات مناخ الاستثمار في ضوء التذبذب الحالي في أسعار العملات الأجنبية والمتوقع استمراره حتى نهاية الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، حيث يعد استقرار أسعار العملات الأجنبية مطلباً أساسياً لإحداث مزيد من الاستقرار الاقتصادي، خاصة وأن حدوث مزيد من الارتفاع بالضغط

شكل ٥: أشد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)





الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين ٠ و ١٠٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا المتغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

ويمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا للمؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

التضخمية قد يؤدي إلى مزيد من السياسات الانكماشية الحكومية.

كذلك، فإن تحسين البنية التشريعية للمناخ الاقتصادي المصري سيكون من شأنه رفع مستوى الأداء الاقتصادي، خاصة إذا ما تم اتخاذ إجراءات جوهرية لإصلاح منظومة الضرائب والتراخيص الصناعية وتعديل قانون الاستثمار وآليات تخصيص الأراضي وإصدار قانون ينظم ويحفز قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إن السياسة الاقتصادية المصرية بحاجة إلى إعادة توازن عاجل، حيث تتركز المخاطر القائمة في أن نمو الإنتاجية متدن على غير المعتاد مما يلقي بظلاله على تحسن مستويات المعيشة في المستقبل، وأن مستويات الديون المحلية والخارجية مرتفعة مما يزيد المخاطر على الاستقرار المالي، فضلا عن أن حيز المناورة على صعيد السياسة النقدية ضيق بشكل ملحوظ.

ومن هذا المنطلق، يحتاج الاقتصاد المصري لتعديلات جوهرية في توجهات السياسة المالية والنقدية على حد سواء، وإعادة تصميم السياسة المالية للتأقلم مع دورات الازدهار والكساد على نحو أكثر منهجية، وأن تراقب السياسة النقدية تلك الدورات من زاوية المخاطر الشاملة للمحافظة على توازن الشق المالي من الاقتصاد.

المنهجية

يهدف المؤشر إلى حساب رقم واحد لإجابات الشركات بشأن كل متغير وفيما يلي المعادلة المستخدمة في حساب المؤشر:

$$X = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

حيث تمثل I نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفر بحد أدنى إذا أفادت كافة

جدول م ١: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ٢٠١٦)^١

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية		
	أعلى	نسبة مئوية	مؤشر ^٢	أعلى	نسبة مئوية	مؤشر ^٢	أعلى	نسبة مئوية	مؤشر ^٢	أعلى	نسبة مئوية	مؤشر ^٢	أعلى	نسبة مئوية	مؤشر ^٢	أعلى	نسبة مئوية	مؤشر ^٢
النمو الاقتصادي	١٠	٣٤	٣٣	٢٨	٤٤	٥٠	٦	٥٣	٤١	٣٨	٢٠	٣٣	٠	١٠٠	٤٧	٤٠	١٣	٦٢
النشاط الاقتصادي	١٧	١٧	٦٦	٢٨	٥٠	٥٢	٣٣	١٧	٥٠	٤٣	٤٠	٦٠	٢٩	٧٥	٧٣	٢٠	٧	٧٨
الإنتاج	١٧	١٨	٦٢	٢٨	٥٠	٥٢	٢٨	٢٢	٥٠	٤١	٤٠	٦٠	٢٩	٧٥	٧٩	١٤	٧	٨١
المبيعات المحلية	٢٠	١٨	٦٢	٢٨	٥٠	٥٢	٢٨	٢٢	٥٠	٤١	٤٠	٦٠	٢٩	٧٥	٧٩	١٤	٧	٨١
الصادرات	٣٠	٢٥	٤٥	٠	١٠٠	٠	٠	٢٢	٢٢	٦٤	٠	١٠٠	٠	٠	٠	١٠٠	٠	٥٠
المخزون	٣٥	٣٢	٣٢	٦	٧٢	٤٥	٤٤	٢٥	٣١	٤٥	٢٥	٧٥	٤٣	٥٠	٦٤	٢٩	٧	٢٨
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٧	٤٤	٤٩	٢٨	٥٦	٥٤	٧	٧١	٢١	٤٦	٦٠	٤٠	٣٨	٥٠	٢١	٧٩	٠	٥٦
الأسعار	٨٩	٩	٣	٦	٩٤	٩٥	٨٣	١١	٦	٨٥	٠	١٠٠	١٠٠	٥٠	٦٧	٢٩	٧١	٥٨
أسعار المنتجات النهائية	٩٩	١	١	٠	١٠٠	٠	٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	١٠٠	٧٥	٢٥	٨٦	١٤	١٣
أسعار المدخلات الوسيطة	٥٢	٤٥	٣	٦١	٣٩	٧٢	٣٣	٦١	٦	٥٩	٨٠	٢٠	٨٣	١٠٠	٢٠	٧٢	٧	٥٤
مستوى الأجور	٥٢	٤٥	٣	٦١	٣٩	٧٢	٣٣	٦١	٦	٥٩	٨٠	٢٠	٨٣	١٠٠	٢٠	٧٢	٧	٥٤
المدخلات الأساسية	١١	٣٤	٥٥	١١	٦٧	٤٧	٠	٦١	٣٩	٣٨	٦٠	٤٠	٣٨	٧٥	٤٣	١٣	٧	٥٢
الاستثمار	٦	٧٧	١٧	٤٧	١٧	٤٨	٠	٨٩	١١	٤٧	١٠٠	٠	٥٠	٧٥	٤٣	٢٠	٨٠	٥٦
التشغيل	٦	٧٧	١٧	٤٧	١٧	٤٨	٠	٨٩	١١	٤٧	١٠٠	٠	٥٠	٧٥	٤٣	٢٠	٨٠	٥٦

جدول م ٢: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يناير - فبراير - مارس ٢٠١٧)^١

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية		
	أعلى	نسبة مئوية	مؤشر ^٢	أعلى	نسبة مئوية	مؤشر ^٢	أعلى	نسبة مئوية	مؤشر ^٢	أعلى	نسبة مئوية	مؤشر ^٢	أعلى	نسبة مئوية	مؤشر ^٢	أعلى	نسبة مئوية	مؤشر ^٢
النمو الاقتصادي	٣٩	٥٢	٩	٦٠	٦١	٧١	١٢	١٢	١٢	٥٠	٠	١٠٠	٥٠	٥٠	٦٧	٦٠	٣٣	٧٠
النشاط الاقتصادي	٤٩	٤٣	٩	٦٤	٦١	٧٠	٢٢	٢٢	٢٢	٥٠	٢٠	٨٠	٨٣	٧٥	٨٠	٢٧	٢٧	٧٤
الإنتاج	٤٨	٣٨	١٤	٦٢	٦١	٧٠	٢٢	٢٢	٢٢	٥٠	٢٠	٨٠	٨٣	٧٥	٨٠	٧١	٢١	٧٦
المبيعات المحلية	٤٨	٣٨	١٤	٦٢	٦١	٧٠	٢٢	٢٢	٢٢	٥٠	٢٠	٨٠	٨٣	٧٥	٨٠	٧١	٢١	٧٦
الصادرات	٤٥	٣٦	١٨	٦٠	٥٠	٥٠	٣٠	٦٠	١٠	٥٦	٠	٠	٥٦	٥٠	٧٥	٢٥	٠	٨٠
المخزون	٩٠	١٠	١٠	٩٤	١٠	٦	٦	٠	٨٨	١٢	٥٠	٥٠	١٢	٥٠	١٠٠	١٠٠	٠	٠
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	١٦	٧٥	٩	٥٢	٤٤	٦٢	١١	٦٣	٣١	٥٨	٢٠	٦٠	٢٠	٥٠	١٠٠	٣٨	٦٢	٦٢
الأسعار	٧٤	٢٦	٠	٧٩	٧٨	٨١	٦	١٧	٤٤	٦٤	٦٠	٤٠	٧١	٧٥	٥٧	٣٦	٦٤	٦١
أسعار المنتجات النهائية	٨٠	٢٠	٠	١٧	٨٣	١٥	٦	١١	٨٢	١٥	٨٠	٢٠	١٧	٥٠	٣٣	٨٠	٢٠	١٧
أسعار المدخلات الوسيطة	٤٨	٥١	١	٦٥	٥٦	٦٩	٠	٤٤	٣٥	٦١	٨٠	٢٠	٨٣	١٠٠	٥٠	٦٧	٣٣	٧٥
مستوى الأجور	٤٨	٥١	١	٦٥	٥٦	٦٩	٠	٤٤	٣٥	٦١	٨٠	٢٠	٨٣	١٠٠	٥٠	٦٧	٣٣	٧٥
المدخلات الأساسية	٢٠	٦١	١٩	٥٠	٤٤	٥٧	١٨	١٨	١٨	٥٣	٦٠	٤٠	٣٨	٧٥	٤٣	٢٧	٦٧	٥٦
الاستثمار	٢٠	٦١	١٩	٥٠	٤٤	٥٧	١٨	١٨	١٨	٥٣	٦٠	٤٠	٣٨	٧٥	٤٣	٢٧	٦٧	٥٦
التشغيل	١٣	٨٠	٧	٥٢	٢٢	٥٣	١٢	٨٢	٦	٥٢	٨٠	٢٠	٤٤	١٠٠	٤٠	٦٠	٠	٦٣

^١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.^٢ مسلو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.



جدول م٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها) (يناير - فبراير - مارس ٢٠١٧)

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة				الشركات الكبيرة			
	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢
النمو الاقتصادي	٤٠	٥٤	٦	٦١	٤٠	٤٩	١١	٦٠
النشاط الاقتصادي								
الإنتاج	٥١	٤١	٧	٦٥	٥٠	٣٣	١٧	٦٣
المبيعات المحلية	٤٩	٤٠	١١	٦٤	٥٤	٢٦	٢٠	٦٤
الصادرات	٤٣	٥٢	٤	٦٣	٤٧	٢٠	٣٣	٥٦
المخزون	٩١	٠	٩	٩	٨٨	٠	١٢	١٢
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٢٢	٧٠	٩	٥٤	٣٠	٦٤	٦	٥٧
الأسعار								
أسعار المنتجات النهائية	٦٨	٣٢	٠	٧٦	٥٣	٤٤	٣	٦٧
أسعار المدخلات الوسيطة	٧٩	٢٠	١	١٨	٨٢	١٨	٠	١٥
مستوى الأجور	٤٩	٤٩	١	٦٦	٤٩	٥١	٠	٦٦
المدخلات الأساسية								
الاستثمار	٢٢	٦٠	١٨	٥١	٢٦	٥٧	١٧	٥٣
التشغيل	١٦	٧٥	٩	٥٢	١٧	٨٠	٣	٥٤

جدول م٣: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها) (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ٢٠١٦)^١

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة				الشركات الكبيرة			
	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢
النمو الاقتصادي	١٧	٣٧	٤٦	٣٩	١٥	٣٨	٤٧	٣٨
النشاط الاقتصادي								
الإنتاج	٢٠	٢٤	٥٦	٣٦	٤٢	١٩	٣٩	٥١
المبيعات المحلية	٢٢	٢٣	٥٤	٣٧	٣٩	٢٥	٣٦	٥١
الصادرات	١١	٣٢	٥٨	٣٢	٦٠	٣٣	٧	٧٠
المخزون	٣٥	٤١	٢٤	٤٦	٤٤	٣١	٢٥	٤٣
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٥	٥٦	٣٩	٣٩	٢٨	٤٧	٢٥	٥١
الأسعار								
أسعار المنتجات النهائية	٧٧	٢٠	٣	٨١	٩٢	٨	٠	٩٢
أسعار المدخلات الوسيطة	٩٧	٣	٠	٣	٩٧	٣	٠	٣
مستوى الأجور	٤٨	٤٧	٤	٦٥	٤٢	٥٨	٠	٦٣
المدخلات الأساسية								
الاستثمار	٨	٤٥	٤٦	٣٧	١١	٦١	٢٨	٤٥
التشغيل	٧	٧٨	١٥	٤٨	٦	٨٣	١١	٤٨

^١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.^٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.